الأبعاد العلمية للسياسة السكانية

Scientific dimensions of population policy

تاريخ التسليم ٢٠٢٤/٢/١٥

تاريخ الفحص ٢٠٢٤/٣/١

تاريخ القبول ٢٠٢٤/٣/١٤

إعداد

أسماء صبحي إبراهيم عبد الرؤف

الأبعاد العلمية للسياسة السكانية

اعداد وتنفيذ
أسماء صبحي إبراهيم عبد الرؤف

ملخص الدراسة:

هدف البحث الحالي الى الوقوف على بعض الابعاد العلمية المتعلقة بالسياسة السكانية حيث ان السياسة السكانية تعتبر جزءا أساسيا من السياسات الحكومية التي تهدف إلى تحديد وتنظيم التوزيع والتكاثر السكاني في دولة معينة، و تهدف هذه السياسات إلى تحقيق توازن بين عدد السكان والموارد المتاحة، وتحديد السيطرة على نمو السكان بطرق تعزز التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

تشمل مكونات السياسة السكانية مجموعة واسعة من السياسات والبرامج التي تستهدف مجموعة متنوعة من القضايا، مثل تنظيم الأسرة، وتحسين الرعاية الصحية الأمومية والنسائية، وتوفير التعليم حول الصحة الإنجابية، وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها، وتهدف السياسة السكانية الى ضمان توازن بين عدد السكان والموارد المتاحة في البلاد، لتجنب التضخم السكاني وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، وتعزيز برامج تنظيم الأسرة للمساهمة في التحكم في النمو السكاني وتحسين صحة الأمهات والأطفال، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأمومية والنسائية للحد من معدلات الوفيات وتحسين جودة الحياة، وتعزيز التوعية حول الصحة الإنجابية وتوفير فرص التعليم حول هذه القضايا للفرد والمجتمع، و دعم حقوق المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك حقوقها في تحديد عدد الأطفال والمشاركة الفعالة في صنع القرار، وقد تتغير استراتيجيات السياسة السكانية باختلاف الثقافات والتحديات الديموغرافية في كل بلد، ويعتبر تحديد السياسة السكانية بشكل فعال أمرا حيويا لتحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاهية المجتمع.

الكلمات المفتاحية: السياسة السكانية، الابعاد العلمية، ابعاد السياسة السكانية

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد الرابع والعشرون المجلد الثالث ديسمبر ٢٠٢٣م

Scientific dimensions of population policy

Abstract

The current research aimed to identify some scientific dimensions related to population policy, as population policy is an essential part of government policies that aim to identify and regulate the distribution and reproduction of population in a particular country, and these policies aim to achieve a balance between the population and available resources, and determine control over population growth in ways that promote sustainable development and achieve economic and social well-being.

The components of population policy include a wide range of policies and programs that target a variety of issues, such as family planning, improving maternal and women's health care, providing reproductive health education, and promoting women's rights and empowerment. , strengthening family planning programs to contribute to controlling population growth and improving maternal and child health, providing maternal and women's health care services to reduce mortality rates and improve quality of life, promoting reproductive health awareness and providing education opportunities on these issues for the individual and society, supporting women's rights and economic and social empowerment, including their rights to determine the number of children and active participation in decision-making, Population policy strategies may vary according to cultures and demographic challenges in each country Effectively defining population policy is vital to achieving sustainable development and ensuring the well-being of society.

Keywords : **population policy, scientific dimensions, population policy dimensions**

أولاً: مفهوم السياسة السكانية:

هي تلك الجهود الإنسانية المرسومة المعتمدة التى تبذلها المجتمعات من أجل البقاء والمعيشة الأفضل للسكان عن طريق السيطرة والتحكم فى الجوانب الديموجرافية من نمو الجماعة وتغيرها، وذلك عن طريق أساليب وأنماط سلوكية معينة بهدف تحديد النمو البشرى بحيث يتمشى مع إنتاج السلع والموارد الغذائية المتاحة بما يحقق معيشة لائقة. (عثمان، ٢٠٠١، ٣٤٠) .

السياسة السكانية هى مجموعة من البرامج الادارية والتدابير التشريعية والاجراءات الحكومية التى تهدف الى تغيير اتجاهات السكان الحالية او تعديلها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ، والتى تهدف الى التأثير فى اتجاهات النمو السكانى وخاصة المواليد والوفيات والهجرة ومن المتفق عليه كهدف اجتماعى فى كل المجتمعات العمل المستمر على خفض الوفيات ما أمكن ، ويمكن اتخاذ اجراءات اجبارية اذا لزم الامر لخفض الوفيات ما أمكن ، ويمكن اتخاذ اجراءات اجبارية اذا لزم الامر لخفض الوفيات وزيادة توقعات الحياة ،وعادة ما تنجح مثل هذه البرامج ، كما تتحكم فى سياسات الهجرة القوانين القومية لهذه الظاهرة ، غير ان موضوع المواليد يعتبر اكثرها حساسية نظرا لان هناك اعتقادا بحقوق الوالدين الشخصية فى تحديد عدد المواليد والمسافات الزمنية بين عملية الانجاب فى اطار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيشونها. (احمد، ٢٠٠٢، ٣١٦)

الاجراءات والادوات التى تعلنها السلطات الرسمية فى الدولة حيال المشكلة السكانية سواء فى حالة الفائض السكانى او فى حالة العجز السكانى ولم تعد السياسات السكانية يقتصر مفهومها على المفهوم التقليدى المتعلق بالزيادة او النقص السكانى، ولكن مفهومها اتسع اكثر من ذلك ليشمل مكونات اخرى تتعلق بإعادة النظر الى التوزيع السكانى بين الريف والحضر والعمل على رفع مستوى الخصائص السكانية، وهيكل القوى العاملة وتنظيم الهجرة وتدفق العمالة خارج او داخل البلاد حسب الاحوال. (عبدالعظيم، ٢٠٠٦، ٣) .

ثانيا: أهمية السياسات السكانية:

(عبدالعظيم، ٢٠٠٦، ٧)

١- السياسات السكانية اداة فعالة للتغلب على المشكلة الاقتصادية التى ترتبط بعدم وجود نوع من التناسب فزيادة السكان وزيادة الموارد الاقتصادية ومن ثم فان استخدام السياسات السكانية يؤدى الى تقليل معدل نمو السكان بما يتناسب مع معدل نمو الدخل القومىوالتصدى للمشكلة الاقتصادية المعبرة عن ندرة الموارد بالمقارنه بتعدد الحاجات الانسانية وزيادتها بمعدلات تفوق معدل زيادة الموارد الاقتصادية سنويا.

٢- تحرص السياسات السكانية على القضاء على مصيدة التوازن عند مستوى دخل منخفض نتيجة زيادة السكان بمعدل أكبر من معدلات تراكم رأس المال، وزيادة الدخل فيعود مستوى الدخل الفردى الى الانخفاض مرة اخرى الى مستوى الكفاف، وهى ا لنظرية التى توصل اليها ريتشارد نيلسون عام ١٩٧٥.

٣- وتسعى السياسات السكانية الى الوصول الى الحجم الامثل للسكان وهو الحجم الذى يقوم بإنتاج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد فى ظل ظروف بيئية معينة ودرجة مهارة للعمالة وعادات وتقاليد وغيرها، وهذا الحد ليس مطلقا او ثابتا ولكن يتغير باستمرار كلما تغيرت العوامل المشار إليها.

٤- تؤدى السياسات السكانية الرشيدة الى العمل على رفع مستوى الخصائص السكانية والتى تدى بدورها الى ارتفاع درجة التحضر ومستوى المعيشة مما يؤدى الى الاقبال على تنظيم او ضبط النسل تلقائيا عن قناعة دون عقوبات او إكراه.

٥- تؤدى السياسات السكانية الى حسن توزيع السكان جغرافيا من خلال تنظيم سياسات الهجرة الداخلية

من الريف الى الحضر، ومن المناطق كثيفة السكان الى المناطق قليلة السكان ومن الداخل الى خارج البلاد بحثا عن حياة أفضل او دخل مرتفع.

٦- تعمل السياسات السكانية على تغيير الهيكل النوعى للسكان من خلال التأثير على معدلات الخصوبة العالية وأحداث تباعد بين المواليد تقل نسبة الاعانة فى المجتمع لعدد كبير من صغار السن او الاطفال دون سن العمل، وهى الظاهرة التى تعانى منها كثير من الدول النامية المزدحمة بالسكان ومن بينها مصر الامر الذى عبر عنه البعض بأن الهرم السكانى فى مصر مقلوب اى ان نسبة كبيرة من السكان من الاطفال وكان ذلك فى بداية حقبة التسعينات من القرن الماضى عندما انشئت وزارة مستقلة للسكان ووجهت عناية كبيرة لتعديل الهرم السكانى وحققت بعض النجاح فى هذا الشأن غير ان سبة الاعانة رغم ذلك لا تزال مرتفعة.

٧- تحرص السياسات السكانية على توفير كافة خدمات الصحة الانجابية كجزء من استراتيجيات أكبر لرفع مستوى معيشة الافراد وتشمل ما يلى:

- اعداد ما يلزم من خدمات تنظيم الاسرة المناسبة مع تنوع لاختبارات وسائل تنظيم النسل المامونة بصرف النظر عن قدرة الفرد على دفع ثمن الوسيلة المطلوبة.
- تخفيف والقضاء على عدم المساواة القائمة على التفرقة الجنسية فى الحياة الجنسية والاجتماعية والاقتصادية.
- تشجيع الوسائل التطوعية كمدخل الى تنظيم الاسرة واستبعاد الممارسات غير المأمونة والقهرية.
- تطوير السياسات التى تنظم تقديم الاحتياجات الاساسية مثل مياة الشرب النقية والصرف الصحى واجراءات الرعاية الصحية الاساسية واسعة النطاق والتعليم وكافة ما يؤدى الى رعاية حقوق الفقراء والنساء فى المجتمع

ثالثا: عناصر السياسة السكانية:

يمكن النظر الى السياسات السكانية على انها نظام فرعى ضمن السياسات الاكثر شمولاوالمعبرة عن الشخصية المتميزة للدولة والتى تتعلق بعملية التأثير فى الانماط السكانية وتوجيهها وعلى الرغم من ان السياسات السكانية تختلف فيما بينها من حيث مجالاتها وتركيزها الا ان هناك عناصر اساسية مشتركة يجب توافرهافى اية سياسة سكانية معلنه.

أ- الأهداف:

يتم تحديد هذه الاهداف من محتوى السياسات العامة للدولة واستنادا الى المبررات والاسباب الكامنة وراء اعلان السياسة السكانية ونستنتج المبررات من تحليل الواقع السكانى بما يحتوية من مشكلات وقضايا سكانية تواجه المجتمع وتحد من تقدمه وتطورة ومن اتجاهاته المستقبلية وتجدر الاشارة الة انه يمكن التمييز بين الاهداف المعلنة للسياسة السكانية، فثمة اهداف طويلة المدى واخرى قصيرة المدى وهناك اهداف تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية لها تأثير مباشر فى السكان.

ب- أدوات التغيير للأنماط السكانية:

اذا كان الاختيار بين البدائل المختلفة لانماط التغير السكانى واتجاهاته قد استقر على نمط معين، فيجب تحديد الادوات والوسائل التى يمكن ان تحقق ذلك فمثلا اذا كان هذا النمط المعين يتطلب تخفيض معدل النمو السكانى الى ٢.٥ بالمئة، اى بمقدار واحد بالمئة عن مستواةالحالى، فيجب ان نحدد المتغيرات الديموغرافية ونحلل كافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بها، والتى تحقق ذلك المستوى للنمو السكانى وبطبيعة الحال تعتبر متغيرات الخصوبة والوفيات والهجرة وما يرتبط بها من تغير واجراءات على صعيد المواقف والقيم والامكانات الاجتماعية والاقتصادية، عناصر تتفاعل معا لتحقيق النمط السكانى المرغوب فيه بأقل

قدر ممكن من السلبيات، واكبر قدر من الايجابيات ضمن فترة زمنية محددة. (بطرس، ١٩٩٢، ٩١)

ج- محتوى السياسة السكانية:

التشريعات والقوانين والانظمة والاجراءات التنظيمية الهادفة الى تحقيق التغيير المرغوب فيه فى مجال السكان فالتشريعات والقوانين ومجالات الاولوية فى التعليم والصحة والاسكان والخدمات والتوزيع الامثل للمخصصات المالية والموارد الاخرى.... الخ تعتبر جزءا رئيسا من محتوى السياسة السكانية ويتأثر اختبار محتوى السياسة السكانية باعتبارات مختلفة تتعلق بجدوى وامكانية تحقيق الاهداف المرسومة، كما يتأثر المحتوى بالمعوقات والضوابط المتصلة بالعامل السكانى والموارد المتوافرة، وبالقيم الاخلاقية السائدة فى المجتمع، ويشمل محتوى السياسة السكانية العديد من المجالات كالصحة وتنظيم الاسرة والاعلام والتعليم والتنمية الاجتماعية، وجمع البيانات الديموغرافية والتدريب.... الخ. .

د- الأنماط السكانية الأنسب لتحقيق الأهداف:

يعنى ذلك مقارنة الأنماط السكانية باعتبارها بدائل متباينة من حيث قدرتها على تحقيق الأهداف، فتقارن الأنماط السكانية السائدة واتجاهاتها المستقبلية المحتملة (دونما أى تدخل سياسى) مع غيرها من الأنماط والاتجاهات السكانية (لحجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم ومعدل نموهم.... إلخ) الممكنة الحدوث بفعل اجراءات وقرارات سياسية واقتصادية واجتماعية متعمدة، وذلك لتبين درجة صلاحية كل منها لتحقيق الهدف أو الأهداف المعينة خلال فترة زمنية محددة وفى هذا الصدد يمكن أن نطبق المفاهيم المعروفة لزيادة الفائدة العامة (Optimization) ومن المستحسن أن تتم عملية التقدير والتوقع لقيم التغير بصورة كمية وذلك للجماعات السكانية المختلفة لتحقيق الاثار والنتائج التى تحبذها والتى يمكن تحقيقها من خلال احداث تدخلات معينة فى الأنماط والاتجاهات لكل جماعة سكانية على حدة وكذلك يتضمن اختيار النمط السكانى المرغوب فيه تحديدا كميا لمستويات المتغيرات الديموغرافية المستهدفة كتحديد مستوى ديموغرافى للخصوبة والوفيات

هـ- تنفيذ السياسة السكانية:

تعتبر عملية التنفيذ عنصرا لا يستهان به من محتوى السياسة السكانية وطبيعتها فغالبا ما تتطلب هذه العملية اصدار مجموعة من القرارات السياسية والتنفيذية على المستويات الادارية والقيادية الوسطى والاقل كقرارات تحديد المسؤوليات والهمات للهيئات التى تضطلع بعملية التنفيذ وكبعض الخطوات والإجراءات القانونية والترتيبات للتوعية وتدريب الموظفين والجماعات الشعبية على الادوار والمهمات التى سيضطلعون بها، وكذلك القرارات والتجهيزات للوسائل المادية المختلفة اللازمة عند التنفيذ.... إلخ، ويرتبط بعملية التنفيذ استراتيجيات التقييم المرحلة النهائية... فبتحديد هذة الاستراتيجيات وخطواتها الاجرائية نستطيع اجراء التعديلات المناسبة ومواجهة الحوادث الطارئة وتنظيم عملية التغذية بالمعلومات بين الاجزاء المختلفة للسياسة السكانية فى المجالات العديدة التى تغطيها، ومن الطبيعى أن يعهد بمسؤولية تنفيذ السياسة السكانية الى جهة رسمية كوزارة او هيئة تقوم بأعمال التنسيق والمتابعة والتقييم لعناصر السياسة السكانية. (حمودة، ١٩٨٩، ١٩٩) .

من المتوقع أن تختلف السياسات والبرامج السكانية بين الدول العربية لأسباب عديدة، أهمها الاختلافات الإيديولوجية ونظم الحكم واختلافات الظروف الاجتماعية والعوامل الديموجرافية والموارد الاقتصادية فبينما تتمتع بعض الدول العربية بمداخيل عالية تقارب مداخيل الدول الصناعية، نجد من الجانب الاخر ان بعض الدول العربية تقع ضمن قائمة أفقر بلدان العالم وبينما تشكو بعض الدول العربية من قلة عدد السكان، نلا حظ ان دولا عربية اخرى تعتمد برامج تنظيم الاسرة للحد من زيادة معدلات النمو السكانى، ويمكن تقسيم الدول العربية لثلاث مجموعات رئيسية فيما يتعلق بمدى وجود سياسات سكانية واضحة لعلاج بعض المشكلات السكانية. (نور، ١٩٩٨، ٤٢٦) .

رابعا: أشكال السياسة السكانية:

تصدر السياسات السكانية فى أشكال مختلفة منها: (الباز، ١٩٩٣، ٩) .

- ما يأخذ شكل بيان صادر من رئيس الدولة أو أحد المسؤولين في الحكومة.
- أو صورة برنامج سياسى للحزب الحاكم.
- أو وثيقة صادرة من إحدى الوزارات أو اللجان أو المجالس القومية.
- أو تشريع صادر من السلطة التشريعية.
- أو جزء من أجزاء خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

خامسا: أهداف السياسة السكانية:

١- خفض معدل النمو السكانى.

٢- تحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان. (وزارة السكان وشؤون الاسرة، ١٩٩١، ٢) .

٣- الارتقاء بالخصائص السكانية.

٤- تقليل التفاوتات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة. (مخلوف، ٢٠٠٥، ٤٣) .

ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال الإجراءات التالية: (The National Population Council of Egypt, 2000, 3)

- تخفيض معدلات الإنجاب.
- رعاية الأم والطفل.
- حماية الأسرة.
- رفع مكانه المرأة.
- الشباب والتنمية.
- التعليم والأمية.
- وسائل الاتصال الجماهيرى.
- تنمية المجتمعات الريفية.
- التوزيع السكانى.
- الحماية البيئية.
- الدراسات والبحوث.
- إدارة البرامج السكانية

سادسا: مبادئ السياسة السكانية:

(مخاوف، ٢٠٠٥، ٤٣)

١- إقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب لأطفالها وحق الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن، وذلك فى نطاق ثقافة المجتمع وتعاليمه الدينية.

٢- عدم استخدام الإجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة.

٣- إقرار حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكان الى اخر داخل مصر أو خارجها.

٤- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعى الفرد والجماعة بتنظيم الأسرة، وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه، والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية.

٥- تنمية الإنسان من كافة الجوانب لتحقيق رفاههم ورفع قدراته الإنتاجية.

٦- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ وإدارة البرامج السكانية.

٧- تنشيط دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فى إدارة وتنفيذ البرامج السكانية.

٨- إقرار حق الإنسان فى التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، دونما تمييز، وبما يتفق مع الشرائع السماوية.

٩- الإقرار بأن الأسرة هى وحدة المجتمع الأساسية، ومن ثم ينبغى تعزيزها، ومن حقها الحصول على الحماية والدعم اللازمين.

١٠- تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسيين ورفع قدرات المرأة والقضاء على الممارسات الضارة ضد الإناث بجميع اشكالها.

١١- تعتبر السياسات والأهداف المتصلة بالسكان جزءا لا يتجزأ من منظومة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية التى يتمثل هدفها الرئيسى فى تحسين نوعية الحياة، ومن ثم، وكخط استراتيجى يتعين إدماج الاهتمامات السكانية فى الإستراتيجيات الإنمائية والتخطيط وعملية اتخاذ القرار، وتخصيص الموارد على جميع المستويات وفى جميع المناطق من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادى والمطرد فى سياق التنمية الاقتصادية .

سابعا: خصائص السياسة السكانية:

(بطرس، ١٩٩٢، ١٠٠)

١- يرتبط وجود سياسة سكانية للدولة بالتأثيرات المباشرة للقرارات والتشريعات فى السلوك الديموغرافى.

٢- يرى البعض أن عدم إعلان سياسة سكانية هو فى حد ذاته سياسة سكانية للدولة.

٣- تتباين السياسات السكانية للدول تبعا لاختلاف أهدافها ومجالات تركيزها ومحتواها.

٤- ترتبط السياسة السكانية للدولة بالإطار الإقليمى أو المحيط الجغرافى الذى يضم الدولة.

ثامنا: أنواع السياسات السكانية:

(حنا، ١٩٨٢، ٣٨)

١- السياسة السكانية المعلنة أو الصريحة " Explicit"هو عبارة عن تصريح رسمى أو وثيقة رسمية تعلن فيها الدولة نيتها أو خطتها للتأثير فى النمو السكانى، وربما التأثير فى التوزيع الجغرافى، والتركيب السكانى أيضا وقد تأخذ السياسة السكانية المعلنة شكل الوثيقة المنشورة من قبل وزارة او لجنه او مؤسسة مختصة، وقد تكون فصلا ضمن خطة التنمية الوطنية، أو مجموعة من القوانين والتشريعات، أو اعلانا رسميا لرئيس الدولة أو كبار المسؤلين فيها، وكثيرا ما يخلط البعض بين السياسة السكانية المعلنة، وبين المواقف الرسمية المعلنة من قضية الإنجاب وتنظيم الأسرة، وعلى اية حال، فإن السياسة السكانية أشمل، وإطارها أوسع من تنظيم الأسرة، بحيث تتضمن المواقف والوسائل التنفيذية لمعالجة قضايا ديناميكية السكان، أى الهجرة والوفيات والخصوبة بما فى ذلك قضية تنظيم الأسرة.

٢- السياسة السكانية الضمنية أو غير المعلنة فهى عبارة عن القوانين والأنظمة واللوائح والتوجيهات التى تتبناها الدلة لأهداف تنظيمية خاصة بها وبدون اى تفكير او دراسة لتأثيرها فى الواقع السكانى للمجتمع، فبمراجعه مجموعة القوانين والأنظمة والإجراءات وتحليلها وفرزها من حيث تأثير بعضها فى حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمكننا استنتاج نظريا ان للدولة سياسة سكانية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يمكننا الاستنتاج نظريا ان للدولة سياسة سكانية ضمنية وغير معلنه رسميا يتكون محتواها وخطوطها العريضة من تلك القوانين والإجراءات والبرامج والخطط التى تترك اثارا سكانية بالإضافة الى الاثار التى تسعى الى تحقيقها، علما بأن عملية المراجعة والتحليل والتوصل الى الاستنتاج المشار اليه أعلاه تعد امرا فى غاية الصعوبة، حيث انه من غير المتوقع علميا أن يكون هناك هدف عام محدد لجميع السياسات والخطط والقوانين المختلفة فى الدولة وكذلك فإنه غالبا ما تحتاج عملية قياس الاثار الديموغرافية الناجمة عن تلك القوانين والسياسات والخطط الى فترة زمنية طويلة نسبيا، فالسياسة السكانية المعلنة ما تعلنه الدولة ليكون ضمن برنامج عملها مستقبلا، ويستهدف إحداث

تغييرات ديموغرافية محددة فى حين أن السياسة السكانية غير المعلنة هى ما تفعله الدولة وما تتضمنه برامجها وقوانينها الحالية، والتى لها اثار ديموغرافية ولكن هذه الاثار والتغيرات لم تكن الهدف المباشر لتلك البرامج والقوانين والإجراءات الحكومية

٣- سياسة المواجهة السكانية (سياسة علاجية): تهدف هذه السياسة الى التدبر فى متطلبات تضخم السكان وزيادة الكثافة السكانية وارتفاع معدل المواليد، ومعدلات النمو، ويضمن هذا النوع من السياسة اجراءات خاصة بالعمالة وتوفير الغذاء واتاحة فرص العمل وبناء المدن، وتنمية الموارد.

٤- سياسة التأثير على العوامل الديموجرافية (سياسة وقائية): تهدف هذه السياسة الى مواجهة الموقف السكانى من جذوره، ويتخذ اجراءات لخفض معدلات كل من المواليد والوفيات، ومعدلات النمو، والتأثير فى تيارات الهجرة الداخلية، وعليه فإن برامج تنظيم الاسرة وانواع النشاطات الاخرى التي تهدف الى خفض الخصوبة، وتحسين الصحة العامة، والعناية بالطفولة والامومة، وخفض معدل الوفيات كلها وسائل من هذا النوع من السياسة.

تاسعا: علاقة السياسة السكانية بالسياسة الاجتماعية:

تنبع السياسة الاجتماعية من عقيدة المجتمع وتراثه الفكرى وخصائصه الاجتماعية وتقاليده وواقع حياته واحتياجاته المتطورة ، كما انها تعد اطارا للخطط ا لاجتماعية وبرامجها ، وهناك من يرى انها جزء هام من الاعداد المهنى فالذين يدرسونها هم فى الغالب أولئك الذين يعملون فى مجالات الخدمة الاجتماعية ، أو فى مجال السكان ، فالسياسات الاجتماعية هامة وتتمثل أهميتها فى أنها تؤثر على الطريقة التى يعيش بها الافراد ،واذا كانت السياسة الاجتماعية هامة كدراسة ، فان ذلك يرجع الى انها تشغل بمشكلات اجتماعية خطيرة وكيف يمكن التعامل معها وتبحث الحلول لوضعها التنفيذ. (Dye, 1976, 5)

ومن هنا تظهر الحاجة الى تطوير سياسات الرعاية الاجتماعية التى تمكن من بناء سياسات فاعلة تحقق الاهداف المحددة ، مع الاخذ فى الاعتبار المتغيرات المحلية والعالمية المختلفة ، ويساهم التخطيط الاجتماعى فى توفير البيانات والمعلومات المرتبطة بمجالات وعمليات السياسة الاجتماعية والتى تمكن القائمين على صنع السياسة من قياس مدى نجاح السياسة الحالية وتدعيم عمليات صنع السياسة الجديدة ، كما يهتم التخطيط الاجتماعى ايضا بتحليل السياسة الاجتماعية لأنها المصدر الاساسى لفهم السياسة وتحديد عائدها واقتراح بدائل لتطوير السياسة او وضع سياسة بديلة (جديدة)، وتأخذ مهنة الخدمة الاجتماعية أسلوبا للممارسة فى مجال السياسة الاجتماعية وانطلاقا من ان التدخل على مستوى السياسة تمكن من تفعيل نسق الرعاية بشكل عام وتحقيقا لأهداف الممارسة على المستويات الاخرى بشكل خاص. (خزام، ٢٠١٠، ٥)

وتعتبر السياسة السكانية جزء من السياسة الاجتماعية وتعتبر مجال من مجالات السياسة الاجتماعية ايضا وتتأثر بعضها فى البعض وتتلخص الاوضاع السكانية فى مجتمع ما أحواله الاجتماعية، وتعكسها، وتؤثر فيها، ربما أكثر من اية اوضاع اخرى، فسواء كنا بصدد التركيب السكانى، وجداول الحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والحالة العملية، والتوزيع على المكان، فإن جدولا واحدا يمكن ان يفى بتفاصيل كثيرة عن واقع المجتمع وملامحة، ودرجة تطوره، وربما مشكلاته.

ومن هنا كانت أهمية بيانات الاوضاع السكانية لمن يصنع السياسة الاجتماعية او يتخذ القرار او ينفذه، فضلا عن الباحث والاعلامى ويرفع من قيمة البيانات السكانية انها تقوم اكثر من البيانات عن غيرها مما

يدخل فى التخصصات المختلفة فى العلوم الاجتماعية على تقديرات كمية وارقام وانها تصدر بصفة دورية منتظمة من نتائج تعدادات ومسوح تجريها جهات مسئولة متخصصة بإمكانات وفيرة. (حجازى، ٢٠٠٢، ١)

لذا علينا الاهتمام ببحوث ودراسات السياسة السكانية بهدف تحقيق أهدافها عن طريق وضع سياسات بديله، حيث حددت وثائق السياسة السكانية المتتالية أبعاد الوضع السكانى التى يجب العمل على التصدى لها للارتقاء بمستويات المعيشة وجوده الحياه لسكان مصر والتى تتمثل فى :

١- معدلات النمو السكانى المرتفعة.
٢- الخصائص السكانية المطلوب تحسينها.
٣- الاختلال فى توزيع السكان على أرض مصر.
٤- التباينات بين المناطق الجغرافية المختلفة. (السعيد، ٢٠٢٠، ٣٩)

عاشرا: نماذج من السياسات السكانية فى بعض الدول:

أ. نماذج من السياسات السكانية فى بعض الدول المتقدمة

السياسة السكانية في اليابان:

وتتمثل السياسة السكانية فى اليابان فى أنها أول سياسة سكانية فى العالم كانت تهدف الى الحد من النمو السكانى، من خلال عدة برامج ووسائل محددة أهمها تنظيم الاسرة وتصنيع موانع الحمل ونشرها، والموافقة على قانون ١٩٤٨ الخاص بحماية وضمان صحة الاسرة والسماح بالإجهاض بناء على أسس صحية ومالية، وكذلك طرح المعلومات الخاصة بالتعقيم المسموح به قانونا، والاعتماد على الذات فى كل شيء خاصة بعد الحرب وانهيار السوق الخارجى انهيارا تاما، وإجبار الشركات والمصانع والهيئات المختلفة المساهمة فى نفقات وسائل تنظيم الاسرة، والسماح للخريجين والخريجات بالتوعية والتبصير كل فى محل إقامته ومكان عملة بضرورة تنفيذ مبادئ وتحقيق أهداف السياسة السكانية اليابانية. (ديب، ١٩٨٧، ٢٠٦) .

يضاف الى ذلك عدة عوامل عديدة ساعدت على نجاح السياسة السكانية اليابانية، منها ما يتميز به الشعب اليابانى من حب الوطن والطاعة والامتثال لرأى القادة والإمبراطور، والتجانس بين المواطنين فى الثقافة واللغة، وانتشار التعليم وربطة بالتكنولوجيا المتقدمة، علاوة على التحدى وإثبات الذات اليابانية على مستوى العالم، خاصة فى تحويل الهزيمة العسكرية الى عدة انتصارات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية متواصلة. (ضاهر، ١٩٩٩، ٢١) .

هذا وقد اشاد كثير من الديموجرافيين بالسياسة السكانية اليابانية، حتى ان ماسيموليفى الرئيس الفخرى للمجتمع الدولى لدراسة السكان علميا – قال عن تلك السياسة السكانية انها من اهم وأبرز السياسات السكانية فى العالم وأثبتت اليابان انه يمكن لدول غير غربية، وتركيبتها الاساسية قروية ومتمسكة بتقاليدها الثقافية ان تغير بطريقة ثورية سلوكها فى الخصوبة فى ظرف سنوات. (ماسيموليفى، ١٩٩٤، ١٤) .

ب. نماذج من السياسات السكانية فى بعض الدول النامية:

السياسة السكانية فى تونس:

وقد اعتمدت اهم عناصر السياسة السكانية على الركائز التالية:

- الإرادة السياسية والشعبية والتكامل من أجل تحقيق الأهداف.
- التشريعات والقوانين والإجراءات المؤيدة.
- هياكل تنفيذ البرامج والمشروعات.

السياسة التونسية وتحديات المستقبل فتقوم على الاتى:

- تركيز برامج الصحة الانجابية المتكاملة والاولوية للمناطق الريفية وذات الكثافة المرتفعة.

- التوسع فى تنفيذ البرنامج الوطنى لمحو الامية حتى تصل الى ١%، والارتقاء بوسائل منع الحمل لتصل نسبة المستخدمات والمستخدمين الى ما يزيد على ٦٥ %، وخفض معدل النمو السكانى ليصل الى اقل من ١.٧% فقط. (بن مسعود، ١٩٩٨) .
- تحسين الخطاب التثقيفى للإعلان السكانى مما يتناسب مع المتغيرات العالمية المعاصرة والمستقبلية.
- تكثيف البرنامج الوطنى التونسى لتنفيذ السياسة السكانية التوزيعية للسكان فى مناطق الوسط والجنوب التونسى عن طريق مشروعات جذب واستيطان متكاملة.

نستنتج من ذلك ان السياسة السكانية التونسية نموذجا ناجحا يحتذى به ولعل هذا ما دفع صندوق الامم المتحدة للسكان الى اختيار تونس لمركز امتياز للتدريب الدولى فى ميدان السكان والصحة الانجابية وذلك في إطار التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. (قرانه، ٢٠٠٢) .

حادى عشر: السياسة السكانية فى مصر:

منذ بداية الخمسينات، حيث استخدم مصطلح " السياسة السكانية " لأول مرة للدلالة على التخطيط والتوجيه السياسى للعناصر السكانية، مرت السياسة السكانية فى مصر بعده مراحل نتيجة التغير فى الاوضاع السكانية وفى درجه الإحساس بأهمية المشكلة، وكذلك التغير فى الفكر السكانى، وهذه المراحل كالتالى: -

- بدأ الاهتمام الرسمى بوضع السياسة السكانية فى مصر منذ عام ١٩٦٥، حيث أنشئ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة، ومنذ الحين وإلى الان تطورت السياسات السكانية فى مصر لتمر بأربعه مراحل، حيث بدأ المرحلة الأولى فى عام ١٩٦٦ بالتركيز على بعد النمو السكانى وذلك من خلال برنامج لتنظيم الأسرة يقوم على اتباع المدخل الصحى وتوفير وسائل لتنظيم الأسرة ويهدف الى تخفيض معدل الزيادة الطبيعية من ٢٥،٤% في الألف أواخر ١٩٦٦ الى ٢١ فى الألف فى عام ١٩٧٠، بحيث لا تزيد عدد السكان فى ذلك العام عن ٣٣،١% مليون نسمه، وفى عام ١٩٦٩ تم تبنى خطه لخفض معدل المواليد بمقدار واحد فى الألف سنويا ابتداء من ١٩٧٠، بهدف الوصول بمعدل المواليد الى ٣٠ فى الألف فى عام ١٩٧٨.
- بدأت المرحلة الثانية عام ١٩٧٣ حيث أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان السياسية القومية للسكان للفترة ما بين ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٣، وفيها اهتمت الحكومة بهدف تخفيض الإنجاب عن طريق رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، إلى جانب توفير خدمات تنظيم الأسرة، وبذلك دخلت السياسة السكانية طورا جديدا يعتمد على الاهتمام بتوفير خدمات تنظيم الأسرة، بالإضافة إلى الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من الدور الذى يمكن أن تلعبه فى هذا المجال، أى أن المدخل التنموى فى تنافس معدل المواليد واحدا فى الألف كل عام، بل وعلى العكس بدأ معدل المواليد فى التزايد منذ عام ١٩٧٣ فقد أعيد تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان فى عام ١٩٧٧ وتم تحديد اختصاصاته، حيث اقتصر دوره على العمل فى مجالات والبحوث والمتابعة والتقييم.
- دخلت السياسة السكانية مرحلتها الثالثة فى عام ١٩٨٠، حيث تم التركيز على ثلاث اتجاهات هامه لتوليها الدولة عنايتها، وهى:
-
- دعم خدمات تنظيم الأسرة فى إطار أنشطه صحية واجتماعيه مناسبه.

- دعم مشروعات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه على مستوى القرية.
- تدعيم برامج الإعلام والتعليم والاتصال التى تؤثر على الاتجاهات الإيجابية وتغيير سلوك الأفراد نحو استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- وتمثل السياسة الصادرة فى عام ١٩٨٦ التى وضعت على أثر التشكيل الجديد للمجلس القومى للسكان فى يناير ١٩٨٥، المرحلة الرابعه للسياسه السكانية حيث تم وضع عدد من الأساليب لتنفيذها تشمل الإتجاهات الثلاثه (دعم خدمات تنظيم الأسرة – دعم التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه– وتدعيم مشروعات الاعلام والتعليم والاتصال). (مبارك، ٢٠٠، ١٤) .

ومن هنا يعتبر وجود سياسات سكانية فى مختلف الدول سواء التى تعانى من فائض سكانى او تلك التى تعانى من عجز سكانى اذ ان كلاهما يمثل مشكله سكانيه يحتاج التعامل معها الى سياسات واجبه التطبيق لتحقيق أهداف الخطط والبرامج والاستراتيجيات السكانية. (عبدالعظيم، ٢٠٠٦، ٤) .

لقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر ثلاثة أبعاد أساسيه هى:

- ارتفاع معدل النمو السكانى.
- عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان.
- انخفاض الخصائص السكانية.

وقررت السياسة القوميه للسكان أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادى الاجتماعى بصورة تبادليه. (مرقص، والنجار، ١٩٩٤، ٨٢) .

ثانى عشر: الاستراتيجيات السكانية فى مصر:

- الاستراتيجية القومية للسكان ١٩٧٣-١٩٨٢.
- الاستراتيجية القومية للسكان ١٩٨٦.
- الاستراتيجية القومية للسكان ١٩٩٢-٢٠٠٧.
- الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠٠٢-٢٠١٧.
- الاستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠. (الفوال واخرون، ٢٠٠٦، ١٠٥)

ثالث عشر: علاقة التخطيط الاجتماعي بالسياسة السكانية:

١- التخطيط هو وسيله علميه لتحقيق أهداف السياسة وترجمه مشروعاتها إلى واقع: بحيث لا يمكن الحديث عن التخطيط الاجتماعي أو التخطيط لتنميه المجتمع بدون الإشارة إلى السياسة السكانية حيث أن التخطيط الاجتماعي بمثابه الوسيلة العلمية لتحقيق أهداف السياسة السكانية، وتحويل هذه البرامج والمشروعات إلى واقع ملموس من خلال البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية التى تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن السياسة السكانية لمجتمع تتحدد نتيجة لقيام الهيئات المسؤولة عن وضع تلك السياسة ، وبمعاونه الأجهزة العلمية والفنية فى المجتمع بجهود تستهدف تحديد الأهداف الإستراتيجية التى يمكن عدد تحقيقها نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي وسياسى معين إلى واقع اخر أفضل منه.

٢- السياسة والخطة نتاج لعمليات تخطيطيه وقرارات من قبل الهيئات المسؤولة.

٣- أهداف السياسة السكانية أكثر عموميه وتنسيق أهداف الخطة التى تعد مرحليه.

دور المخطط الاجتماعي فى وضع وتعديل وتقوي السياسة السكانية: (ابوالحمد، ٢٠١٥، ٨٥)

دراسة الأثر الاجتماعي لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية ودوره فى هذا الصدد – دور مزدوج يتضمن:

١- عندما توضع تلك السياسة الجديدة عليه أن يحاول التنبؤ بالأثر الذي سوف نتركه على الأوضاع الاجتماعية بما فى ذلك البناء الاجتماعي وتوافر الخدمات واتجاهات الناس والرفاهية الاجتماعية العامة لهؤلاء الناس.

٢- يقوم المخطط الاجتماعي بدور اخر فى متابعه أثر السياسات والبرامج تم تنفيذها من أجل استخلاص دروس يمكن تطبيقها فى حالات متشابهة فى المستقبل أو اتخاذ الإجراءات للتخفيف من أى مشكله اجتماعيه تكون قد ظهرت عند تطبيق تلك السياسات.

٣- يساعد المخطط الاجتماعي فى التحديد الهرمي للاحتياجات وفقا لمعايير معينه وفى هذا التحديد بداية لإشباع الحاجات الأساسية كيف يمكن تحقيقه من خلال تحديد البرامج والمشروعات التى تتضمنها السياسة السكانية خاصه وأن تقدير الاحتياجات يساهم فى توفير الخدمات الإنسانية فى المستقبل.

٤- يمكن للمخطط الاجتماعي أن يساهم فى وضع وتحليل السياسة السكانية فى ضوء خبراته المهنية والتعرف على مدى ملائمه تلك السياسة للواقع واقتراح مؤشرات لسياسات بديله أكثر ارتباطا بواقع المجتمع، كما يساهم فى تقييم البرامج والخدمات التى تتضمنها السياسة وبناء نظام جديد لها والمساهمة فى وضعها عن طريق الدراسة والبحث وتجريب البرامج المتعلقة بمواجهه المشكلات الاجتماعية.

المراجع:

أبو الحمد، محمد (٢٠١٥): التخطيط للرعايه الإجتاعيه (أسس، قضايا، اتجاهات حديثه)، كليه التربيه، جامعه الأزهر

الباز، احمد (١٩٩٣): السياسات السكانية فى مصر، العدد ٤٦، جامعة الدول العربية

السعيد، محمود (٢٠٢٠): معدلات النمو السكانى وعلاقتها بالتنميه المستدامه، مؤتمر السكان وتحديات التنميه المستدامه ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه ، القاهرة

بطرس، رمزى زكى (١٩٩٢): السياسات السكانية فى الوطن العربى، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، عمان

بن مسعود، فتحى (١٩٩٨): التجربة التونسية فى مجال السياسة السكانية، المؤتمر الثامن والعشرون لقضايا السكان فى الشرق الاول، المركز الديموجرافى، القاهرة،.

حجازى، عزت (٢٠٠٢): الاوضاع السكانية فى شبة جزيرة سيناء من واقع السكان لسنتى ١٩٨٦و١٩٩٦، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

حمودة، احمد عبد الرحمن (١٩٨٩): السياسات السكانية فى الوطن العربى، الجامعة اليابانية، المجلد السادس عشر، العدد الاول.

حنا، مريم ابراهيم (١٩٨٢): دراسة تجريبية لعلاج المشكلات الاجتماعية للعاملين المدنيين المغتربين بمحافظة شمال سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

خزام، منى عطية (٢٠١٠): العولمة والسياسة الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية

ديب، فرج الله صالح (١٩٨٧): تجربة نمو ذات خصوصية التنمية والتبعية، مجلة الفكر العربى، العدد الخامس والاربعون

ضاهر، مسعود (١٩٩٩): النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابة المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت

عبد العظيم، حمدى (٢٠٠٦): السياسات السكانية، المفهوم، الاهمية، الانواع، ندوة السياسات السكانية من منظور اسلامى، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامى، القاهرة

الفوال، نجوى، ومرقس، وفاء، وهلال، أمال (٢٠٠٦): المحددات الثقافيه للزيادهالسكانيه، المركزالقومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه، القاهره

قرانه، نبيهه (٢٠٠٢): الوضع الديموجرافى والبرنامج الوطنى للصحة الانجابية والبرامج الخصوصية، المؤتمر الثانى والثلاثون لقضايا السكان، المركز الديموجرافى، القاهرة،.

ماسيموليفى باتش (١٩٩٤): السياسات السكانية من منظور مقارن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو

مبارك، محمد حسنى (٢٠٠٢): رؤية الأوضاع السكانية فى مصر الحاضر وافاق المستقبل، المركز الديموجرافى، القاهرة

مخلوف، هشام حسن (٢٠٠٥): السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جمعية الديموجرافيين المصريين إيدا، القاهرة

مخلوف، هشام حسن (٢٠٠٥): السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، جمعية الديموجرافيين المصريين إيدا، القاهرة

مرقس، وداد، والنجار، احمد السيد (١٩٩٤): السكان والتنمية فى مصر، مركز البحوث العربيه للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرى

نور، عثمان الحسن محمد (١٩٩٨): السياسات السكانية: إطارها النظرى، وواقعها التنموىفى بعض الدول العربية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، العدد الثانى

وزارة السكان وشئون الأسرة (١٩٩١): الإستراتيجية السكانية" ١٩٩٢-٢٠٠٧"، القاهرة

The National Population Council of Egypt (2000), The National Population

Policy,Cairo, Ministry of Population & Family Welfare

ThomasR.Dye(1976) :Policy Analysis ,Copyright, University of Alabama Press